المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية و محدداتها.

فقد عرفت السياسة الخارجية كثير من التطورات والتحولات على مختلف الاصعدة و المستويات شأنها شأن بقية فروع الأخرى، فقد شملت هذه التغيرات مستوى التنظيري للسياسة الخارجية ومستوى الموضوعات والاحداث التي أصبحت تطرح على السياسة الخارجية.

لذلك سنحول من خلال هذه المبحث تناول مفهوم السياسة الخارجية، ثم نحاول التركيز على المحددات التي تحكم السلوك في السياسة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

أولا: تعريف السياسة الخارجية

لقد قدمت العديد من التعريفات للسياسة الخارجية، وهذا راجع إلى مجموعة من العناصر والمكونات التي تدخل في تركيبها هذا من جهة ،ومن جهة أخرى إلى التشابه الكبير بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى.

ومن التعريفات الكثير والمختلفة التي قدمها الباحثين للسياسة الخارجية نجد تعريف "فيرس وسنايدر"اللذان يريان أن:"السياسة الخارجية هي منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع المشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل"[1]

كما ذهب"سيبوري" إلى تعريفها على أن :"السياسة الخارجية هي مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا، أن تتعامل

1_محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (ط2؛ القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)،ص 7.

مع الدول الأجنبية والمشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان"[1]

هذا وقد ذهب حامد ربيع إلى تعريف السياسة الخارجية على أنها:"جميع صور النشاط حتى ولو تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية"[2]، كما يرى "تشارلز هيرمان "أن:"السياسة الخارجية تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"[3]

كما عرفها **كارل دوتش** بأن:"السياسة الخارجية لأي دولة تختص بمعالجة كل ما يتعلق باستقلال وأمن تلك الدولة والسعي من أجل حماية مصالحها"[4]

ويعرفها **باتريك مورجان** بأنها:"التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين."[5]

عرفها أيضا **روزناو**:"هي التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب الغير مرغوبة."[6]

---

[1]- مرجع نفسه، ص 8.

[2]- مرجع نفسه، ص 7

[3]- مرجع نفسه،ص 9.

[4]- منى زنودة، **تأثير عامل شخصية الرئيس على السياسة الخارجية الأمريكية،- دراسة مقارنة لعهدتي بيل كلينتون وجورج والكر بوش، (**ط1؛ الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)،ص 22.

[5]- داني ، **الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** ، (ط1 ؛ الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، 2014) ، ص 29.

[6]- مرجع نفسه ، ص 30.

ويعرف **كارلسينس** السياسة الخارجية على أنها:"تلك الأعمال المعبر عنها في شكل تعليمات منصوص عليها صراحة، وينفذها الممثلون الحكوميين بالنيابة عن مجتمعاتهم ذات السيادة، وموجهة بوضوح نحو أهداف وظروف وفاعلين حكوميين وغير حكوميين يقبعون فيها وراء مجال الشرعية الإقليمية لتلك المجتمعات."[1]

"هناك من حاول تعريف السياسة الخارجية من خلال تحديد المراحل الكبرى لصياغتها، فيرى أن السياسة الخارجية لأي دولة هي رعاية لمصالحها خارج حدودها وذلك من خلال:

أولا: صياغة مصالح تلك الدولة في شكل أهداف قابلة للتحقيق مع الوضع بعين الاعتبار ما هو كائن وما يجب أن يتحقق.

ثانيا: تحديد محتوى ومضمون السياسة الخارجية (المصالح الحيوية والثانوية).

ثالثا: تنفيذ السياسة الخارجية."[2]

حيث قدم **جيمس روزناو**عالم السياسي الأمريكي أكثر التعريفات شمولا للسياسة الخارجية بقوله:"أن السياسة الخارجية منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا."

ومن خلال مجموعة التعاريف التي قدمناها يمكن أن نستنتج بأن السياسة الخارجية هي مجموعة القرارات والنشاطات التي تتعلق بالسلوك الخارجي للدولة إضافة إلى المراحل والأهداف المسطرة.

[1]- محمد سيد سليم ، مرجع سابق ، ص 10 .
[2]- منى زنودة ، مرجع سابق ، ص 23 .

ومن المعروف السياسة الداخلية والسياسة الخارجية مترابطان وتزداد هذا الترابط بعد الحرب الباردة ، حيث يتخذ هذا الترابط عدة أشكال منها:

- الترابط بين الهياكل الداخلية والسلوك الخارجي.
- الموثرات الخارجية على السياسات الداخلية والخارجية.
- الترابط بين النظم والسياسات الداخلية للدول.

وهذا الترابط بينهما لا يعني أن، السياسة الداخلية والسياسة الخارجية متماثلين. وحتى يميز بينهما حدد الدكتور محمد السيد سليم نقطتين أساسيتين حتى يفرق بينهما:

- أن السياسة الخارجية لا تمس توزيع الموارد الاجتماعية داخل الدولة مباشرة على عكس السياسة الداخلية.
- السياسة الخارجية تتسم بقدر كبير من عدم اليقين، وهذا راجع إلى ترابطها بباقي ألإطراف البيئة الدولية التي تتسم بالغموض وعدم اليقين.[1]

وقد حدد جيمس روزناو خمس متغيرات تؤثر أو تحدد السياسة الخارجية للدول، وهي كالتالي:

"النظام الدولي، العوامل المجتمعية، العوامل الحكومية، العوامل المتعلقة بالدور، العوامل الفردية."[2]

ثانيا: أهمية السياسة الخارجية:

تكمن أهمية السياسة الخارجية في مجموعة الأدوار الهامة التي تلعبها، والمتمثلة في النقاط التالية:

1- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص29- 33.

2 - يوسف ناصيف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكاتب العربي،1985)،ص183-195.

- تلعب السياسة الخارجية دورا في تدعيم الاستقرار السياسي للدولة.
- السياسة الخارجية تلعب دورا في تأمين المصالح الخارجية.
- السياسة الخارجية تلعب دورا في تحقيق التكامل القومي أو الاستقرار السياسي من خلال التركيز على العدو الخارجي.
- السياسة الخارجية تلعب دورا في إعطاء الدولة مكانة دولية رمزية تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضري.[1]

ثالثا: سمات السياسة الخارجية:

لسياسة الخارجية مجموعة من السمات تميزها عن غيرها من السمات ويمكن حصر هذه السمات فيما يلي:

1- الطابع الخارجي: أي أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية، وهذا لا ينفي تأثرها بالبيئة الداخلية.

2- الطابع الرسمي: والمقصود بالرسمية هو أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة، أي أنه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية.[2]

3- الطابع الواحدي: هي البرامج التي تنتهجها وحدة دولية واحدة تجاه الوحدات الدولية الأخرى، وهذا ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية، فالعلاقات الدولية تنصرف إلى مجموعة التفاعلات التي تحدث بين وحدتين أو أكثر.[3]

4- الطابع الاختياري: يعني أن السياسة الخارجية قد أختارها من يدعون صنعها من بين السياسات البديلة المتاحة.

5- الطابع الهدفي: إن السياسة الخارجية تختار مجموعة من الأهداف وتسخر مجموعة من الموارد المتاحة لتحقيق هذه الاهداف، فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل الي للبيئة الخارجية، ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التاثير على البيئة

[1]- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص78-80
[2]- إيمان دني، مرجع سابق، ص 31.
[3]- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 12.

الخارجية أو على الأقل التأقلم معها مجموعة ما من الأهاف.ومن ثم فانه من الصعب تصور وجود سياسة خارجية لا تتضمن مجموعة من الاهداف.[1]

6- الطابع العلني: المقصود بعلني لا يقتصر على كون هذه السياسات عبارة عن برامج معلنة وإنما أنها مقصودة ومجردة قابلة للملاحظة.[2]

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية.

يجمع العديد من المختصين على بعض السمات التي تشترك فيها الدول، خاصة فيما يتعلق بالمواقف الخارجية أو ما يسمى بالسياسات الخارجية لهذه الدول، و رغم الاختلاف بين المفكرين في تحديد طبيعة المتغيرات أو المحددات التي تحرك صناعة القرار في السياسة الخارجية و تتحكم في طبيعتها و توجيهها إلا أن هناك إجماع حول أهمية متغيرات الثالوث البيئي كمحددات رئيسية في السياسة لأي دولة، و على اعتبار أن النموذج الذي جاء به جيمس روزنو قد أعطى نوعا من التفعيل في محاولة تصنيف الدول إلى دول صغرى و دول كبرى من جهة و إلى دول منفتحة و أخرى مغلقة من حيث شكل و طبيعة النظام السياسي فقد أعطى المعايير التي ترسم طبيعة السياسة الخارجية و صناعة القرار في كل شكل من الأشكال.

أولا: المحددات الداخلية:

إن محددات السياسة الخارجية تقبع في خلفية عملية صنع هذه السياسة مؤثرة على معظم خيارات صانغي القرار، وهي كالأتي الجغرافية، و السكانية، والاقتصادية، والعسكرية، و الشخصية، و المجتمعية.

1- المحددات الجغرافية:

تتضمن العوامل الجغرافية الموقع، المساحة، التضاريس، المناخ، و هي العناصر الأساسية المكونة لجغرافيا الدولة، و التي تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على سياستها

[1]- مرجع نفسه، ص 21-23.
[2]- إيمان دنى، مرجع سابق، ص 32.

الخارجية، فتأثيرها المباشر يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية، ومن ثم تحديد مركزها الدولي، أما تأثيرها الغير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية.

و لطبيعة الموقف الجغرافي للدولة تأثير كبير على سياستها الخارجية، فالدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي كتحكمها في أهم طرق الاتصال و المرور الدولي هي أكثر فعالية و تأثير في الأحداث الدولية ، أما الدولة التي تقع في إقليم يتسم بالأزمات السياسية و التوترات الأمنية فتأثيرها يكون محدودا و بذلك فإن للموقع الجغرافي أهمية في الإستراتيجية الدولية، فالدول البحرية مثلا تتمتع بقوة تجارية، و بقدرة حربية على الدفاع والهجوم، على عكس الدول الداخلية التي ليس لها واجهة بحرية، و التي تعتبر دولا متعلقة، و أكثر عرضة للاختراق الخارجي [1].

كما أن المساحة الجغرافية للدول تلعب دورا هاما في سياستها الخارجية فاتساع المساحة يوفر إمكانات للدفاع في العمق أمام الغزو الخارجي، و قد يؤدي إلى توفر الموارد اللازمة للزراعة و الصناعة، و في المقابل فإن الاتساع الشديد للمساحة مع نقص الإمكانات التكنولوجية الكافية قد يكون مصدر للتهديدات الأجنبية الخارجية مثلما حدث للدولة العثمانية في القرن 19 م [2].

أيضا لتضاريس الجغرافية تأثيرا كبيرا على مركز الدولة الدولي، و على .... و في نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، و التي تشكل ملاذا طبيعيا لسكانها إزاء الفرو قات، كما أن طبيعة المناخ السائد في الدولة التي تحدد مقدرتها الزراعية، و النشاط السكاني بها، و من ثم تحديد استقلاليتها أو تبعيتها لغيرها [3].

[1] ـ محمد السيد سليم، مرجع سابق ،ص 150 - 155.
[2] ـ مرجع نفسه، ص150-152.
[3] ـ مرجع نفسه، ص153-154.

و لأهمية المجدد الجغرافي قال نابليون بونابرت " إن سياسة أي دولة تكمن في واقع جغرافيتها"[1].

2- المحددات السكانية:

" يمنح الكثير من المنظرين في العلاقات الدولية مكانة بارزة للعامل السكاني في تحديد طبيعة السياسة الخارجية للدول، و في رسم معالم قوتها في النظام الدولي. فالدول ذات الأعداد الكبيرة من السكان تبدوا أكثر نشاطا من غيرها من الدول في العلاقات الدولية، إذ يدفعها هذا الاعتبار إلى الخروج إلى ما وراء حدودها الإقليمية للبحث عن الموارد الضرورية لإشباع حاجات سكانها سواء من خلال التعاون السلمي أو من خلال علاقات صراعية. من ناحية أخرى، فإن المتغير البشري يشكل مصدرا رئيسيا و قوة عمل معتبرة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، ذلك أن حساسية و أهمية قضايا السياسة الخارجية تفترض أنه من غير المنطقي ترك وظيفة حمايتها و ترقيتها بيد أجانب لا يحملون نفس القيم و الاهتمامات. و من ثم يتجلى أن الدول القليلة السكان التي تعتمد على غير المواطنين في التعامل مع القضايا الأمنية و مواقف السياسة الخارجية تعرض وجودها لكثير من الأخطار و التأثيرات الخارجية، و هو ما يضيق من مجال حرية المناورة لديها في البيئة الدولية [2].

كما أن الدول التي تعاني من قلة السكان، تصبح فيها عملية النمو الاقتصادي متوقعة على الاستعانة بالعمالة الأجنبية لتوفير الرأسمال البشري، مما يغلق أعباء على السياسة الخارجية للدولة، و أبلغ مثال على ذلك الدول الخليجية، ففي بعض هذه الدول زاد حجم العمالة الأجنبية عن حجم العملة المحلية إلى حد عدد التكوين السكاني للدولة و جعلها عرضة للضغوطات الخارجية، و من ناحية أخرى فإن الانفجار السكاني بدوره يشكل عبئا على الدولة، و يعطل عجلة التنمية بها، مما يضطرها إلى الاعتماد على التمويل

[1] - محمد شلبي، **السياسة الخارجية لدول الصغرى الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي،1979-1994**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء دولة في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر،2006،ص33.

[2] - حسين بوقارة، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية**، (الجزائر: دار هومة،2012)،ص78،79.

الخارجي، وبالتالي الدخول في ارتباطات دولية قد تؤثر على سياستها الخارجية ،[1] كما أن حجم السكان و توزيعهم في الدولة لهم تأثير في السياسة الخارجية للدولة [2].

3- المحددات الاقتصادية:

تشتمل الموارد الاقتصادية الوطنية لدولة معينة على الثروات الطبيعية و مختلف المنتجات الصناعية. ففي عصر الاعتماد المتبادل يصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي التام في كافة المجالات الاقتصادية، و هو ما يجعل الاعتماد على الغير أمر شبه حتمي بالنسبة لكل الدول، و على ذلك فإن هناك الكثير من الدول سواء بحكم موقعها الجغرافي أو بحكم احتواء إقليمها على موارد طبيعة إستراتيجية، تتمتع بمزايا عديدة تجاه الدول الأخرى من خلال هيمنتها على منتجات أو خدمات مهنية[3]. بحيث أن التفاعلات الاقتصادية تؤثر بين الوحدات الإقليمية المختلفة جميعها في سلوك صناع السياسة الخارجية.

حيث أن العوامل الاقتصادية تعد من العوامل التي يمكن أن تفسر سلوك الدول.وقد أزداد الاهتمام بدور العوامل الاقتصادية في السنوات الأخيرة نظرا إلى ازدياد تدخل الدول في العلاقات الاقتصادية الخارجية. ومن هنا أصبحت هذه المحدد جزءا حيويا من السياسة الخارجية. غير أن تزايد أهمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل لا يفسر تزايد أهمية هذا المحدد في السياسة الخارجية. فبعد الحرب الباردة زاد الاهتمام بالعوامل الاقتصادية على حساب القضايا الأمنية.

بحيث تلعب العوامل الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية؛ لأنها تنفذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية. ويحدد توافر تلك الموارد ما إن كان يمكن الدولة أن تكون دولة مانحة للمعونة الخارجية أم مستقبلة لتلك المعونة.[4]

---

[1] ـ دلع وهيبة، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية**، (أطروحة مقدمة النيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية)،جامعة الجزائر،2007-2008، ص12.

[2] ـمرجع نفسه، ص13.

[3] ـ محمد شلبي، مرجع سابق، ص33.

[4]- لويد جنسن، مرجع سابق، ص 185.

و تترك المساعدات الاقتصادية و الشروط المصاحبة لها في كثير من الأحيان بصماتها في السياسة الخارجية للدولة المتلقية هذه المساعدات، و المثال على ذلك أثر هذه المساعدات الآتية من الولايات الأمريكية في سياسة باكستان، و مصر، و الأردن، وتستخدم الكثير من البلدان الحصار الاقتصادي لإجبار دول معينة على تبني سياسة محددة أو الإقلاع عن سياسة معينة، مثل الحصار الذي تستخدمه الولايات المتحدة على إيران و كوبا لإجبارهما على الامتثال إلى أهداف سياستها الخارجية. كما تقوم الاستثمارات بأدوار معتبرة في سلوك دولها، و خاصة الشركات صاحبة المصالح الكبرى، كالشركات النفطية في الولايات المتحدة، و شركات صناعة السلاح، فكثير ما تضغط على وزارة الخارجية و تثنيها عن بعض السياسات الخارجية التي تتعارض مع مصالحها [1].

4- المحددات العسكرية:

كما تعد القدرة العسكرية أحد العوامل المؤثرة فغي السياسة الخارجية، فالدولة التي تمتلك ترسانات سلاحيه ضخمة و متطورة، و قواعد عسكرية برية و بحرية و أقمار صناعية، و جيوشا كبيرة و مدربة تجعلها تتبنى سياسات مخالفة تلك التي تتبناها دول تفتقر إلى تلك الميزات المذكورة. و قد تدفع القدرة العسكرية المتطورة الدول إلى تبني سياسة هيمنة و تدخل، و تجعلها تفر من إدارتها في المحافل الدولية، و تعد عنصرا رئيسيا لاحتلال الدولة مكانة معتبرة و تحظى بهيبة دولية.

و تعد القدرة العسكرية أداة إكراهية تستخدمها الدولة المالكة لإجبار الخصوم على الاستجابة لإرادتها، و قد استخدمت فرنسا قدراتها العسكرية و مازالت مع الكثير من البلدان الإفريقية، كما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية قوتها العسكرية و مازالت تستخدمها.

" و يفترض في أي صانع سياسة خارجية أن يضع في حسابه مقدراته العسكرية و مقدرات خصومه حينما يقرر اللجوء إلى سلوك معين. و حينما تتبنى دولة من الدول

[1] - مرجع نفسه، ص34.

سياسة تسجيلية معينة سواء عبر التصنيع أو التطوير أو الشراء، فإن سلوكها ذاك يثير الأطراف المقابلة و يتبعها إلى تبني سياسة مماثلة، لأنها تعتبر سلوك الدولة الأولى يهدد أمنها و مصالحها القومية، و هو ما يترتب عليه تنافس محموم في ميدان سباق التسلح"[1].

5- المحددات الشخصية:

الدولة في حقيقة الأمر ما هي إلا مجرد شخصية معنوية أو كيان قانوني تقوم مجموعة من الأشخاص الطبيعيين بالتعبير عنها من خلال مجموعة من القرارات و السلوكيات المرتبطة بالبيئتين الداخلية و الخارجية، و على هذا الأساس يعتقد إسماعيل صبري حقله أن الدولة في النهاية هي واضعو القرارات فيها، فالدول إذا كانت تتصرف خارجيا بشكل أو بآخر، فإن ذلك يكون نابعا في المقام الأول من رؤية واضعي القرارات للموقف الخارجي، و من تفسيرهم لأبعاده و دلالاته على ضوء الشواهد و الحقائق و المؤشرات المختلفة المتاحة لديهم [2].

فهناك مجموعة من المواقف التي تجعل من دور صانع القرار بمثابة الدور الرئيسي في صناعة السياسة الخارجية.

فهناك قادة يهتمون بشؤون السياسة الخارجية بشكل أساسي. و لكن بعضهم يفضل التركيز على الشؤون الداخلية و لكن الظروف أجبرتهم على التركيز على الشؤون الدولية بحيث كلما قويت سلطة اتحاد القرار التي يتمتع بها صانع القرار ازداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية [3].

"بحيث تؤثر العوامل الشخصية في السياسة الخارجية من خلال طبيعة الخصائص الشخصية للأفراد نرى للقائد أهمية كبيرة في توجيه أو قيادة السلوك الخارجي للدولة فإنه تحت هذه النظرة يمكن القول أن حرية العمل أو النشاط التي يتمتع بها القادة تحددها

---

[1] - مرجع نفسه، ص35.

[2] - إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الخارجية**، (الكويت: منشورات ذات السلاسل،1987)،ص187.

2 - لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، تر: محمد السيد سليم ومحمد بن أحمد مغتي،(الرياض:عمادة شوؤن المكتبات،1989)،ص15،16.

خصائصهم أو ميزاتهم الشخصية، و ليس العوامل الخارجية و الفرضيات التي وضعت في هذا المجال تؤكد و تدل على ذلك، فالشخصيات التسلطية عادة ما تميل إلى تفضيل الاختيارات الواضحة و المحددة، كما أنها تميل إلى استعمال القوة العسكرية، أما الشخصية .

التي تميل الانفتاح و عدم الانطواء فإنها تفضل سياسات التعامل التي تشمل الاعتراف بالدول الأخرى، و التجارة و مؤتمرات القمة و المفاوضات تحل النزاعات" [1].

كما أن انعدام أو ضعف المعارضة السياسية يزيد تركيز السلطة في يد شخص معين مما يؤدي إلى تأثير العوامل الشخصية في مختلف مراحل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، يصل هذا التأثير إلى أقصى درجة في حالة ما إذا كان لصانع القرار شخصية كاريزماتية قوية تسمح له من تجنيد الجماهير في مواقف السياسة الخارجية التي تتطلب ذلك[2].

6- المحددات المجتمعية:

تتمثل هذه المحددات في مختلف العوامل و الاعتبارات التي تفرزها البيئة الداخلية بشقيها الرسمي و غير الرسمي. و في هذا السياق تعتبر الشخصية الوطنية من أبرز المحددات البيئة الداخلية و تأثيرها على السياسة الخارجية [3].

" بحيث أنه لا يستطيع المرء حين يتحدث عن " الشخصية الوطنية الإدعاء بأن كل عضو في المجتمع يشترك في الصفات نفسها و على النقيض، فإن الكتاب الذين حللوا الشخصية الوطنية يفترضون أن هناك نمطا عاما من الشخصية يوجد في كل دولة، بمعنى أنه نمط يشترك فيه أغلبية السكان في الدولة المعينة. و قد يوجد داخل وطن نمط واحد

1- محمد الطاهر عديلة، **أهمية الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية والعولمة)، جامعة قسنطينة،2004-2005، ص33،34.

2 - حسين بوقارة، مرجع سابق، ص89.

3 - لويد جنسن، مرجع سابق، ص53،54.

من الخصائص في المجتمعات التي تتمتع بالتكامل و الاستقرار، لأن معظم المواطنين يشتركون في بعض السمات التي تميزهم عن الشعوب المجتمعات الأخرى [1].

فالشخصية الوطنية هي الركيزة التي تحدد إحساس و شعور الأفراد بالولاء و الانتماء إلى كل ما ترمز إليه تلك الشخصية.

" من الناحية النظرية، يسود الاعتقاد بأن طبيعة التركيبة الحكومية و القيادة السائدة في مجتمع من المجتمعات تؤثر بشكل مباشر في السياسة الخارجية و في دور و مكانة الدولة في النسق الدولي، و لذلك يعتقد أن الحكومات الديمقراطية الملتزمة بمعايير الديمقراطية و العقلانية و الشفافية في القيادة غالبا ما تكسب الكثير من القوة و الفعالية في السياسة الخارجية، بينما تضيق حرية المناورة في السياسة الخارجية للحكومات الديكتاتورية التسلطية نظرا لافتقارها لعناصر العقلانية و الحكمة بحكم سيطرة أقلية على توجهاتها. غير أن التجارب التاريخية أثبتت عدم صحة هذه المسلمة في الكثير من حالات و مواقف السياسة الخارجية، فحتى الديمقراطيات العربية معرضة لهذه المعضلة بحكم سيطرة لولايات مختلفة على سياستها الخارجية. و لكن الإدارة الفعالة و الاستعمال العقلاني لموارد الدولة غالبا ما يميز القيادة الرشيدة عن غيرها من القيادات، و هو ما ينعكس بشكل مباشر على درجة و محتوى تأثير السياسة الخارجية على المستويين الإقليمي و الدولي.

بحيث تتدرج كل من الأحزاب السياسية و جماعات المصالح و الرأي العام ضمن المحددات المجتمعية للسياسة الخارجية. ففي الأحزاب السياسية فإن درجة التأثير في السياسة الخارجية تختلف من نظام إلى آخر.

أما بالنسبة لجماعات المصالح، فإنه رغم التسليم بوجودها و أهميتها، فإن دورها في السياسة الخارجية مازال مبهما و يتخذ طابعا سريا و غير مباشر، إذ أنها تمارس تأثيرها بطريقة غير مهيكلة و غير مقيدة بضوابط بنيوية و قانونية.

[1] ـ حسين بوقارة، مرجع سابق، ص90،91.

و أخيرا فإن الرأي العام أصبح يعتبر، منذ فترة ما بين الحربية العالميتين، من أبرز المحددات المجتمعية عند رسم و تنفيذ قرارات السياسة الخارجية "[1].

ثانيا: المحددات الخارجية:

تتمثل المحددات الخارجية في بنية و هيكل النظام الدولي و الإقليمي الذي يضم إليه الدولة، و من خلال توزيع القوى في النظام الدولي، فعلى سبيل المثال من الصعب على دولة معينة تبني سياسة العزلة في نظام دولي يتسم باستقطاب حاد، لذلك فإن طبيعة النظام الدولي القائم يلعب دورا مؤثرا في السياسات الخارجية للدول، فإذا كان هذا النظام يقوم على وجود تكتلات و محاور سياسية و عسكرية، فإن ذلك يدفع واضعي السياسات الخارجية في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي بغض النظر عما قد ينطوي عليه من تعارض في تفضيلا تهم السياسية الخاصة، أو ما يحدثه هذا الوضع من خروج على بعض السياسات التقليدية التي كانت تنتهجها في سياساتها الخارجية، أما إذا كان النظام الدولي لا يقوم على أساس المحاور و التكتلات الدولية، فإن ذلك يكون أدعى إلى تشجيع النزاعات الحيادية لدى الكثير من الدول [2].

و يعرف محمد السيد سليم المحددات الخارجية بطبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أو ينطوي على أربعة أبعاد رئيسية هي الوحدات الدولية و يقصد بها الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة في النسق و النبيان و يقصد به كيفية ترتيب الوحدات المكونة للنسق، و المؤسسات و يقصد بها مجموعة من القواعد و الإجراءات الرسمية و المعرفية، و العمليات السياسية الدولية [3].

و يركد العديد من الباحثين في العلاقات أن الدول تستجيب للحوافز الخارجية بنفس القدر الذي تخضع به للضغوطات الدولية المفروضة عليها. و هذا ما أكدته كل من الواقعية الجديدة و اللبرالية الجديدة على أن سلوك الدول محدد أو موجه من طرف النظام،

[1] حسن بوقارة، مرجع سابق، ص 91- 92.
[2] ـ ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص160،161.
[3] ـ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 257 -258 .

فالدول يجب أن تستجيب لمسارات الأحداث و التطورات في النظام الدولي يعمل كمقيد لسلوك الدول، و بالتالي فإن سلوك القادة في السياسة الخارجية يمكن تفسيره من خارج الدولة فقط لا ضمن أو من داخلها [1].

و بالإضافة إلى ذلك فإن بنية النظام الدولي لها التأثير البالغ في توجيه السياسة الخارجية للدول، و هو يدفع بعضها إلى تبني نمط معين من السياسة الخارجية، و بالنتيجة فإن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة و المتوسطة أكثر قابلية للتأثير بالبنيان الدولي عكس الدول الكبرى، كما أمها أكثر قدرة و قابلية للتحرك داخل النسق الدولي المتعدد. فالبنيان الدولي بأخذ ثلاثة أشكال رئيسية هي الأحادية القطبية و تتسم بتركز الموارد و أنماط القوة و الهيمنة بيد طرف واحد، و كذلك الثنائية القطبية و تتسم بتركز بتوزيع الموارد والمقدرات بين دولتين أو أكثر و كل من هذه الأشكال تؤثر بدورها في عملية صنع السياسة الخارجية [2].

كما تؤثر مؤسسات النسق الدولي على السياسة الخارجية للدول بصفة كبيرة، و قد تأخذ هذه المؤسسات شكلا تنظيميا أو قانونيا، حيث تعتبر التنظيمات الدولية أحد موارد السياسة الخارجية للدول، كما أنها تؤثر مؤسسات شكلا تنظيميا أو قانونيا، حيث تعتبر التنظيمات الدولية أحد موارد السياسة الخارجية للدول، كما أنها تؤثر في عناصر الاتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم و درجة التعاون فيما بينها، و تؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول؛ لأنها قيودا على بعض التصرفات الخارجية للدول، كما أن دور هذه المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية لا ينحصر في عملية تسوية المنازعات الدولية، و لكنه يمتد إلى كونه أداة لأقلمة سياسات الدول بحيث تصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي [3].

[1] ـ ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص196،202-206.
[2] ـ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص262-267.
[3] ـ لويد جنسن، مرجع سابق، ص271-274.

كما أن الأزمات الاقتصادية تؤثر في السياسة الخارجية هذا راجع إلى تزايد الوزارات العاملة في ميدان الاقتصاد ، و التي تتضمن المبادلات الاقتصادية و الاتصالية بين الوحدات الدولية، فهي تخلق سياسة خارجية تعاونية و بالتالي غياب السلوك الذي يهدد المصالح المشتركة مما يدفع إلى ضرورة التكامل، كما أن المعاملات الدولية التي تؤدي إلى توفر المعلومات الصحيحة لدى كل الأطراف عن بعضها[1].

و عليه فإن كل دولة تتأثر في سياستها الخارجية ببيئتها الخارجية التي تشمل كل الظروف و العوامل التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة كأفعال و ردود أفعال الوحدات الدولية الأخرى، و طبيعة صناع القرار في تلك الوحدات، و أوضاع و ظروف المجتمعات فيها من حيث البني الأنماط الاجتماعية السائدة، و كذلك المحيط الخارجي.

و لذلك فإنه لدى عرض أهم محددات السياسة الخارجية يتضح لنا أن تحليل السياسة الخارجية لأي وحدة دولية سيكون تحليلا ناقصا إذا ما تم الاعتماد فيه على محدد واحد، ولذلك يجب الأخذ بجميع المحددات التي تختلف نسبة تأثيرها باختلاف المرافق والظروف الدولية التي تصنع في ظلها السياسة الخارجية.

[1] - مرجع نفسه، ص275.

المبحث الثاني: تفسير المقتربات النظرية للسياسة الخارجية

نظرا لأن المقتربات التي حاولت تفسير سلوك الدول تبقى حبيسة النظرة الأحادية بتركيزها على مستوى تحليلي دون أكثر و ما يشتمل عليه كل مستوى من متغيرات داخلية وأخرى خارجية، فهي تختلف حول كيفية تصور الفواعل و الدوافع الأساسية، بالإضافة إلى ذلك. فهي تدرس السياسة الخارجية للدول من زوايا مختلفة.

ففي حين يذهب فريق من الباحثين إلى القول بأن فهم السياسة الخارجية يتحقق من خلال التركيز على خصائص و محددات الدولة الداخلية على وجه الخصوص، و يذهب فريق آخر إلى القول بأن فهم السياسة الخارجية يكون من خلال التركيز على الخصائص النبيوية الخارجية للنظام الدولي. بينما يذهب فريق الثالث إلى الجمع بينهما.

و على هذا الأساس سوف نتطرق لثلاثة مقتربات أساسية في تفسير الخارجي و هي:

- مقترب الواقعية الجديدة
- مقترب اللبرالية الجديدة
- مقترب البنائي

المطلب الأول: تفسير الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية

تعتبر الواقعية من أقدم المنظورات التي حصلت على أكثر الأدبيات تطور و انتشارا،بحيث برزت هذه الدراسات في الولايات المتحدو الامريكية، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى كرد فعل مزدوج على المثالية الويلسونية، و على النزعة الأخلاقية الانعزالية للجمهورية في ظل النقاش الدائر في تلك الفترة حول الدور الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية، في صياغة افتراضاتها، من خلال تنامي قوتها على الساحة الدولية [1].

[1]- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية،**(ط1؛ الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، ص 136.

حيث تعتبر الواقعية الجديدة امتداد للواقعية الكلاسيكية المعتمدة على القوة و المصلحة في تفسيرها للعلاقات الدولية، فالدولة لا تحدد مصالحها إلا بالقوة، رافضة تماما الاعتماد على الاختلاف في السياسة الخارجية لأن ذلك تعتبره نوعا من الاستسلام [1].

و منه يستند المنهج الواقعي إلى المنطلق الذي يزعم أن القوة هي القاعدة المحورية في العلاقات و أنه إذا كانت مراعات القوة تغلف أحيانا ببعض الشكليات القانونية أو الدواعي و المبررات الأخلاقية، فإن هذا الغلاف الخارجي لا يجب أن يخدعنا عن الحقيقة الأساسية التي تتحكم في توازن العلاقات برمتها [2].

فحسب الواقعية الجديدة، للدول نفس الأهداف لكنها تختلف في حجم القدرات المتوفرة لها، و توزيعها المتباين هو الذي يحدد تركيبة النظام الدولي و يزيد من احتمال وقوع النزاع.

و في سعيها " الدول " لتحقيق أمنها، تفرض الواقعية أن الدول تكافح من أجل زيادة قوتها، أو ما يعرف في أدبيات الواقعيين بمفهوم القوة السياسية Power pelitics، و هي بذلك تردك العلاقات الدولية على أنها صراع مستمر بين الدول لزيادة قوتها، و استغلال تلك القوة بالكيفية التي تمليها مصالحها و استراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها مصالح الدول الأخرى [3].

كذلك فرضة: " تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن فوق كل شيء ".

فهذه الفرضية تمنح أولوية الأمن Priorité of Security فوق كل الأهداف المرجوة، فكل دولة تلعب دورا هاما بما تمليه عليها احتياجاتها الأمنية و مكانتها في نظام توازن القوى بين الدول، و هذا ما يؤكد لنا أن هذه الفرضية مرتبطة أساسا بالهدف الذي يسعى إلى تحقيقه الواقعيون الجدد ألا و هو الأمن[4].

---

[1]- ميلود العطري، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة الحرب الباردة**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية) ، جامعة باتنة ،2007-2008.ص24.

[2]- إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 16.

[3]- رابح زغزني، **تفسر السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية، فحص للمقتربات النظرية**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية)، 2007- 2008، ص 29.

[4] - جندلي عبد الناصر، مرجع سابق، ص179.

وعلى الرغم إقرار الواقعيين بالهدف الأمني، إلا أن **والتز** وغيره من الواقعيين الجدد يعترفون بفكرة مفادها أن الدولة العقلانية هي التي تلك التي تسعى القوة عندما يكون الهدف الأمني قد تحقق".[1]

و قد ظهر ضمن الواقعية الجديدة تيار يسمى باستقرار الهيمنة، حيث يرى هذا التيار الجديد أن استقرار النظام الدولي يتطلب حالة مهيمنة وحيدة لفرض قواعد النظام و الإدارة، فكل الدول تحاول الحصول دائما على أكبر قدر من المكاسب و فرص سيطرتها لتحقيق أهدافها و هذا لا يتحقق إلا ضمن دعامة اقتصادية و تكنولوجية كبيرة و سلطة سياسية قوية مدعمة بقدرات عسكرية مثل الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

و في الحقيقة أن المصلحة الأساسية كل دولة تمكن في زيادة قوتهامن أجل تحقيق مصلحها الأمنية و مصالح أخرى، و ليست القوة كنموذج لسلوك الدولة (أي القوة كوسيلة و ليست كهدف). و بهذا المعنى، فإن المصلحة في أكبر قدر ممكن من القوة لا تتضمن حصرا معنى السلوك العدواني و التوسيعي، فتحصيل القوة قد تستخدمه بعض الدول كوسيلة لزيادتها أو الحفاظ على استقلالها، فيما قد تسعى دول أخرى في تحصيل مزيد من النفوذ.

و فيما يلي تلخيص أهم المفاهيم و الفرضيات التي يقوم عليها المقترب الواقعي لتفسير السياسة الخارجية.

1- تتفاعل الدول في البيئة فوضوية. وهذا يعني أنه ليس هناك سلطة مركزية تفرض اللوائح والمعايير أو تحمي مصالح الجماعة الكونية الكبيرة.

2- بنية النظام هي محدد رئيسي لسلوك الدولة، على اعتبار أن السياسة الخارجية تعمل انطلاقا من دافع وحافز النظام الدولي.

[1] - مرجع نفسه.186.
[2]- ميلود عطري، مرجع سابق، ص 27.

3- للدول توجه مصلحي ذاتي، والنظام الدولي الفوضوي والتنافسي يدفعها لتفضيل المساعدة الذاتية على السلوك التعاوني، بمعنى أن النظام يشجعها بل يجبرها على سلوك الاعتماد على الذات في تامين نفسها وتحقيق مصالحها بدل التعاون مع الأخرين.

4- الدول فواعل عقلانية، تنتقي إستراتيجياتها من أجل الحد الأعلى من الفوائد والحد الأدنى من الخسائر. ومؤشر عقلانيتها أنها تسعى من أجل مصالحها الوطنية.

5- المشكل الحاسم المطروح من قبل الفوضى هو البقاء بالنسبة للدول الوطنية.

6- تنظر الدول إلى بعضها البعض على أنها أعداء محتملين ومهددين لأمن بعضها البعض، وبالتاليتسيطر علاقات ومؤشرات الريبة مما يؤدي إلى خلق المخاوف وعدم الثقة والمأزق الأمني وهذه هي دوافع معظم سيليلت الدول.[1]

المطلب الثاني: تفسير اللبرالية للسياسة الخارجية

ظهرت اللبرالية في القرن الثامن عشر كفلسفة سياسية على يد العديد من المفكرين والفلاسفة من بينهم إيمانويل كانط الاقتصاد آدم سميث، و الرئيس الأمريكي الأسبق و ودر و ويلسن الذي يعتبر من أهم المساهمين في هذه المدرسة من خلال ما جاء في مبادئه الأربعة عشر حيث جاء في خطابه في 8 جانفي 1918: " يجب إزالة الحواجز الاقتصادية أمام حرية التجارة بين الأمم أو خفضها بشكل كبير يجب تأسيس عصبة الأمم تقدم ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي و التعامل الإقليمي للدول الكبيرة و الصغيرة.

و قد برزت الليبرالية الجديدة في بداية السبعينات من القرن الماضي، و يفترض أصحاب هذه النظرية أن السلم و التقدم لا يتحقق إلا ببناء شركات متعددة بين الدول بالتنازل عن جزء من سيادتها من أجل ترقية النمو الاقتصادي و الاستجابة للمشاكل

[1]- عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**،(القاهرة: الدار الكتاب الحديث، 2009)، ص28، 29.

الاقليمية و بذلك تتجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية بخلق نوع من التعاون بدعم المؤسسات الاقليمية و الدولية و زيادة الاعتماد المتبادل.[1]

و بالنسبة للتفكير الليبرالي بشأن السياسة الدولية، يمكن القول أنه نشأ مقترنا بالخطط المتعلقة بالسلام، و التي فصح عنها الفلاسفة و رجال الدين منذ أوائل القرن السادس عشر، حيث رفض اللبراليون الأوائل الفكرة القائلة أن الصراع وضع طبيعي للعلاقات بين الدول، و لا يمكن تلطيف حدته إلا من خلال الإدارة الحريصة للقوة عبر سياسات ميزان القوة و إقامة التحالفات ضد الدولة التي تهدد النظام العالمي لأول مرة عام 1817 م أصبح أرسموس Erasmus عم موضوع ليبرالي مألوف و هو أن الحرب لا طائل تحتها.[2]

فحسب الليبرالية الجديدة إن الدول تسعى لتحقيق مكاسبها المطلقة عكس الواقعية الجديدة في بيئة تميز بالتنافس من خلال التعاون، كما تؤمن الليبرالية الجديدة بسهولة هذا التعاون في بيئة تتميز بالتداخل الكبير للمصالح فهي لا تهتم بتوزيع القوة بقدر ما تهتم بدرجة المأسة على مستوى الدولي و هذا ما جاء في اللليبرالية المؤسساتية، حيث ينطلق هذا الاتجاه المؤسساتي مع الواقعية في التأكيد على فوضوية بنية النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الدول كفواعل وحيدة عقلانية، غير أن التفكير في المؤسسات يؤكد على أن وحدات النظام الدولي في سلوكها الخارجي. و هي تسعى لتعظيم مكاسبها باعتماد مبدأ التعاون.[3]

---

[1]- ميلود العطري، مرجع سابق، ص 28.

[2]- إناس شيباني، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب و الابن**،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع ديبلوماسية و علاقات الدولية،) جامعة باتنة، 2009- 2010، ص 18.

[3]- زيدان زياني، **تحليل السياسة الخارجية مسح للأهم المقاربات و النماذج النظرية**،(مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ليسانس في علاقات الدولية)، جامعة باتنة، 2005- 2006، ص 8.

حيث تعتبر أن الاشخاص والجمعات الخاصة هم الفواعل الاساسية في السياسة الدولية، حيث أن حاجات الأفراد والجماعات الاجتماعية يتم معالجتها كأسباب محركة للمصالح التي يرتكز عليها سلوك الدولة.[1]

" لقد سعت الليبرالية الجديدة إلى تجاوز الإطار الضعيف للسيادة الوطنية، لتصل إلى نوع من التعاون الدولي من خلال دعم المنظمات و المؤسسات الإقليمية و الدولية التي أخذ دورها يتنامى بشكل كبير، و من أبرز تياراتها الوظيفية الجديدة. مما أدى إلى خلق بنية مشتركة تتمثل في المنظمات الدولية التي تعهد بإنجاز مهام الاتصال و التقارب بين الدول و الشعوب.

و ضمن تيار الليبرالية الجديدة، أشار كارل دوتش Karl Deutsch و هو يفكر من داخل حلقة الاندماج إلى دور التواصل و الإعلام بين الأفراد و الجماعات، و سجل كل من كيوهن و ناي أن العلاقات بين الكيانات الدولية، لتدخل غمار العلاقات الغير وطنية.[2]

و يقوم المنظور الليبرالي على الافتراضات الأساسية التالية:

- أهمية الفواعل من غير الدول في السياسة العالمية.
- الدولة ليس فاعل وحدوي، بل تتكون من أفراد و جماعات مصالح و بيروقراطية متنافسة و النظر إلى الدولة كفاعل وحدوي يعتبر تجاهل لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة الدولة.
- الأجندة السياسية تبقى قابلة للتوسع.
- لكن التعاون بالنسبة لليبراليون الجدد قد تكون حسب رأيهم مقرون بوجود مشاكل، لكن الدول سوف تقوم بنقل ولاداتها و مواردها إلى هذه المؤسسات إذا

[1] - Andrew Moravscik, **Liberal International Relations Theory**, A Scientific Assessment, In Colin Elman a Miriam Fondues Elman, Progress In International Relations Theory, Appraising The field, Cambridge, 2003. P 161.

[2] - ساعد طيبانة، **الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر الدبلوماسية العامة نموذج** ، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع دبلوماسية)، جامعة الجزائر 2011- 2012، ص 29.

رأت أنها تحقق مكاسب جماعية، و تمنح لهذه الدول فرص قوية لحماية مصالحها على الصعيد الدولي.

بالنسبة لليبراليون الجدد الأمن يتحقق من خلال المؤسسات و البحث عن المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية. لأن المؤسسات تلعب دورا في تحقيق الاستقرار.

كما يتجه فريق آخر إلى أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض لذا فإن الديمقراطية تعتبر مصدرا رئيسيا للسلام. حيث يرى Mochal Doyle أن التمثيل الديمقراطي و الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، يفسر اتجاهات الميل إلى السلام، التي تتميز بها الدول الديمقراطية، و يجادل أيضا بأن غياب هذه الصفات يفسر السبب الذي يجعل الدول غير الديمقراطية تميل إلى الحرب.[1]

المطلب الثالث: تفسير البنائية للسياسة الخارجية

تعد النظرية البنائية اتجاه نظري جديد، تطورت مع بداية الثمانينيات و أصبحت أكثر تأثيرا في حقل السياسة العالمية، حيث أدى إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميا إلى إضفاء الشرعية على النظريات البنائية. و كان من أبرز دعاة البنائية Peler Hartenstrin بيتر كانتزنشتاين، يتر كانتزنشتاين، فريدريك كرانو شويل Fredrick– K و نيكولاس أوناف Nicholas onuf. الذي يعد أول من استخدم مصطلح البنائية في كتابه " عالم من صنعنا World of our Making منتقدا فيه أفكار و فرضيات واقعية والتز Wltz الجديدة و ألكسندر واندت Alexander wendt.[2]

لكن هذا لا يعني أن البنائية ترفض كليا الفرضيات التي جاءت بها النظريات التفسيرية بل تعتبر همزة وصل بين التيارات الوضعية و ما بعد الوضعية، ذلك بإدخال عوامل جديدة كانت قد أهملت سابق لا سيما التنبؤ بنهاية الحرب الباردة.

يسعى البنائيون إلى انتهاج منظور اجتماعي مؤكدين على أولوية المعايير و دور الأفكار في صناعة السياسة الدولية و التي تجاهلها التيار العقلاني، فالأفكار بحسبهم هي:

[1]- مرجع نفسه، ص 31.
[2]- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 322- 323.

"التصور الواسع الذي يتضمن كل أسكال الاعتقادات والادراكات، و المعاين التي يتقاسمها الفاعلون بشكل متزايد، يفترضون وجودها و يعاودون إنتاجها في تفاعلاتهم و ممارساتهم".[1] لكن هذا لا يعني أن البنائية قد ألفت البعد المادي في تشكيل أهداف الفاعلية و تحديد سلوكاتهم و خياراتهم.

بالإضافة إلى دور الأفكار تركز البنائية أيضا على عنصر الهوية Identity إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة و تؤكد على كيفية تعامل الهويات على الطريقة التي تستوعبها الدول و تستجيب لمطالبها و المؤسساتها و يتضح ذلك أكثر من بروز قضايا الأقليات الأثنية داخل الدول بعد الحرب الباردة و بذلك تحول الصراع من صراع بين الدول إلى صراع داخل الدول، و قضايا الإرهاب و تحول الصراع من صراع إيديولوجي إلى صراع حضاري.[2]

و حسب دافيد كامبل David campbell فإن وظيفة السياسة الخارجية تتضح في إعادة انتهاج الهوية، فالزعماء يستظهرون دائما الهوية الوطنية لدعم الشرعية قراراتهم و انفعالهم عن طريق الخطاب الرسمي الصادر عن صناع القرار أو ذلك الخطاب السائد داخل المجتمع الذي يعبر عن مجموعة القيم و المعتقدات المكونة لهوية مجموعة معينة من الأفراد، و قد توصل إلة نتيجة مفادها أن الهويات تشكل في خصم الاختلاف بين ما هو داخلي و ما هو خارجي و هذا ما يوجد حسبه في البلقان من هويات حيث يعتبر اللاتينية العربية هي الداخل و الأقليات المسلمة هي الخارج.[3]

و يركز ووندت على البنية و المسار الذي يؤدي لتكوين الهويات، فالبنية هي المصادر المادية و مجموعة القواعد و المعايير و الأفكار و الخطابات أما المسار فهو مصدر محدد ككيفية التفاعل عبر عمليات اجتماعية و تاريخية.[4]

يعتبر A. wendt البنائية منهج للعلاقات الدولية، و يفترض ما يلي:

[1]- زيدان زياني، مرجع سابق، ص 13.
[2]- عبد الناصر جندلي، ص 324.
[3]- نفس المرجع، ص 328- 329.
[4]- زيدان زياني، مرجع سابق، ص 13- 14.

- إن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- تذاتينة Inter– Subjectiuty لبنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تشكل هويات و مصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البني الجماعية ضمن النظام.[1]

و يؤكد وأندت على أن البنية ليست لها وجود و لا قدرة السببية خارج المسارات، حيث يظهر البنائيون كيف أن خلق مؤسسات دولية جديدة يساهم في مسار إدخال المعايير التي تقوم الدول إلى إعادة التفكير في هوياتهم و مصالحهم.[2]

لقد ركزت البنائية على الأفكار و الهويات و البعد الثقافي في التأثير على سلوك الفاعلين في السياسة الخارجية.

يمكن أن نعتبر البنائية تتصور بديل عن النظريات التفسيرية المهيمنة في تفسير وفهم السياسة العالمية ، ترتكز على افتراض أساسي مفاده أن الهويات ، المعايير والثقافة عناصر تلعب دورا مهما في السياسة العالمية ، مع العلم أن الهويات ومصالح الدول لا تحدد فقط بناء على دور البنية ذات البعد المادي حسب اعتقاد الواقعيين ، بل هي نتاج تفاعلات ، ومؤسسات ، ومعايير وثقافات ، وبالتالي ، فإن المسار هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول .

كما أن المصلحة تحددها الهوية أيضا . كما أن تفسير وتأويل القواعد الدولية لا تقيد بالضرورة سلوك الفاعلين ، بالنسبة لهذه النقطة المتعلقة بتفسير القواعد لا تتجلى بوضوح في القواعد المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة والتي توفر أرضية للتدخل الإنساني ، فالمجموعة الدولية تحصلت على شبه إجماع بشأن اجازة التدخل الإنساني ، لكن عقب إعلان الإدارة الأمريكية عن مخططها للحروب الاستباقية ، تراجعت مستويات الاجماع حول تفسير القواعد المجيزة للتدخل [3].

---

[1]- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص323.

[2]- ميلود العطري ، مرجع سابق، ص31.

3- عادل زوقار ، **المنظمات الدولية والاقليمية ومنظورات العلاقات الدولية** ، مقياس المنظمات الدولية والاقيمية ، السنة الثالثة علاقات دولية ، جامعة باتنة ، 2008 .